



يتسائل البعض لماذا لم يسقط الاقتصاد السوري بعد مرور 26 شهراً من حرب الإبادة التي يشنها حاكم البلاد بشار الأسد؟ فلا يزال النظام بدمشق قادرًا على دفع رواتب معظم موظفيه، وتمويل آلته الحربية الشرسة، وتمويل شبيحاته وعناصر المرتزقة القادمين إليه، ويرجع ذلك بسبب أن العقوبات الدولية المفروضة على الأسد، لم تتل من روافده الاقتصادية التمويلية.

وهناك أيضاً جانب آخر من جوانب بث الحياة في شريان الاقتصاد في ضوء حرب النظام الدائرة اليوم، ذلك الجانب يرتبط بمثلث الحلفاء الأوثق للنظام، أولئك الذين يمدونه بإكسير حياته السياسية والاقتصادية والعسكرية، روسيا وإيران والعراق.

كما يحصل الأسد حتى اليوم، على الأموال اللازمة له لاستكمال حربه، ومن تبقى من "رجال أعمال"، بالإضافة إلى الصناعات التي لا تزال تُدار، ونظراً لأهمية هذا الرافد التمويلي الآخرين، فقد اضطر الأسد للطلب علانية، بنقل المصانع إلى المناطق التي يسيطر عليها.

ومن جانبه قال السيد أيمن قحف الباحث في الشؤون الاقتصادية، أنه يمكن تسمية الاقتصاد السوري الحالي بأنه اقتصاد أزمة وليس اقتصاد حرب.

وتتابع : يبدو للمشاهد من بعيد أن الاقتصاد السوري قد توقف بالكامل، إلا أن التجربة أثبتت بأنه على الرغم من مرور 26 شهراً على بداية الأزمة، فإن الاقتصاد السوري اقتصاد حقيقي ولم يكن يعتمد على الخارج كثيراً، حيث بقيت لديه عوامل القوة والاستمرارية، فالخبز رخيص والمراافق تعمل والمواد الأساسية متوفرة للمواطن، على الرغم من تراجع قيمة الليرة السورية.

وأضاف الباحث الاقتصادي أنه لا يوجد انهيار اقتصادي في سوريا، كما تنبأ البعض، ولا اعتقاد بأنه سيحصل. ويشار إلى أن السوريين يتعرضون لظروف اقتصادية صعبة مع فقدان العديد منهم عملهم بسبب تأثير الاقتصاد بأعمال العنف والعمليات العسكرية، إضافة لإغلاق الكثير من المعامل والمنشآت، ترافق ذلك مع ارتفاع جنوني للأسعار ونقص في مواد المحروقات، ما زاد من أعباء المعيشة، إضافة إلى عقوبات دبلوماسية واقتصادية دولية أحاديد الجانب.

وتجدر بالذكر ان الاقتصاد السوري يواجه أزمة طاحنة في ظل ما تعيشه مدن سورية من احتجاجات مناهضة للسلطات، ما ليث أن أعقابها مواجهات عسكرية حادة بين الجيش وعارضين مسلحين أسفرت عن سقوط عشرات ألوف الضحايا ونزوح مئات الآلاف داخل وخارج سوريا.

[نفوذ](#)

[المصادر:](#)